



موريتانيا: مسيرة للمعارضة تطالب بانتخابات شفافة



مسيرة للمعارضة في موريتانيا

وكان حضور قوات الأمن لافتاً في عدد من الشوارع الرئيسية المحيطة بالمسيرة لكنها لم تتدخل. ودعا الرئيس الدوري للمنتدى، محمد ولد مولود، أجهزة الدولة إلى الحياد في الانتخابات، وقال إن المنتدى يطالب بحل اللجنة المستقلة للانتخابات باعتبارها غير معتلة للطيف السياسي، وإعادة تشكيلها ليكون المنتدى ممثلاً فيها. وكانت أغلب أحزاب المنتدى أعلنت مشاركتها في الانتخابات البرلمانية والبلدية والجهوية، المزمع إجراؤها في نهاية العام الحالي، بعد مقاطعتها للانتخابات النيابية والبلدية والرئاسية الأخيرة.

نواكشوط - «وكالات» : نظمت المعارضة الموريتانية، مساء الأحد، مسيرة في شوارع نواكشوط، انتهت بمهرجان خطابي لزعماء منتدى الديمقراطية والوحدة الذي يمثلها. ودعا قادة المعارضة الحكومة إلى انتخابات شفافة ونزيهة، وتوفير الظروف المواتية لها، فضلاً عن ضمان فتاوب السلمي على السلطة في 2019 بعد استكمال الرئيس الحالي محمد ولد عيد العزير فترة الرئاسة الثانية.

ورفع أنصار المعارضة لافتات كتب عليها «لا لارتفاع الأسعار»، و«نريد قرض انتخابات شفافة ونزيهة»، و«نريد تناوباً سلمياً حقيقياً على السلطة».

وأكّد قائد قوات التحالف العربي في الساحل الغربي إلى أن «القوات بدأت عمليات واسعة تجاه مدينة الحديدة وإن العمليات تجري بإسناد بري وبحري وجوي من القوات الإماراتية العاملة ضمن قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية». وقال العميد الشحني إن «العمليات باتجاه الحديدة تتزامن مع تواصل العمليات غربي تعز». وأكد الشحني أن «دفاعات الحوثيين تتهاوى في ظل الانتصارات المتوالية للمقاومة الوطنية بإسناد من القوات المسلحة الإماراتية».

وتمكنّت قوات التحالف العربي من تحرير «ميناء الحجة» شمال الخوخة وسط فرار وانهبهار لمليشيات الحوثي الانقلابية من جبهات القتال.

وأشار أن «عناصر المليشيات يبيعون أسلحتهم لتأمين وسيلة هروب في ظل استسلام العشرات منهم بعد تضيق الخناق عليهم في جبهات القتال كافة».

ولفت إلى أن «جبهات الساحل الغربي لليمن تشهد عمليات عسكرية واسعة للسيطرة على مناطق جديدة ودحر مليشيات الحوثي الموالية لإيران استكمالاً لتحرير وتأمين الساحل الغربي وفك الحصار عن مدينة الحديدة ومينائها وتعز من الجهة الغربية.

انطلاق عمليات عسكرية واسعة

اليمن : «الرعد الأحمر» تباغت الحوثيين في الحديدة



الجيش اليمني

عدن - «وكالات» : نجحت القوات الإماراتية، العاملة ضمن قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، في عملية نوعية خاضعة، من تدمير مركز قيادة مليشيات الحوثي الإيرانية في مديرية الغازة بمحافظة الحديدة.

وشنت القوات الإماراتية، أمس الأول الأحد، عملية «الرعد الأحمر»، وهي عملية إغارة برمائية نوعية وخاضعة على أحد مراكز القيادة والسيطرة التابعة لعناصر مليشيات الحوثي الإيرانية في مديرية الغازة التابعة لمحافظة الحديدة.

وتم خلال العملية التي نفذت الأحد، تدمير مركز القيادة والاستيلاء على عدد كبير من المعدات والوثائق التابعة للمليشيات الحوثية، بالإضافة إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى الحوثيين أثناء الاشتباك المباشر.

وتأتي هذه العملية في إطار العمليات العسكرية الوقائية التي تنفذها القوات المسلحة الإماراتية العاملة ضمن التحالف العربي لإسناد قوات المقاومة الوطنية والووية العمالية والتهامية التي تشن هجوماً واسعاً على الحوثيين في مديرتي الجراحي وزيد بالساحل الغربي، بإسناد كبير من القوات المسلحة، كما تهدف للقضاء على

تجمعات مليشيات الحوثي الإيرانية في مختلف الأراضي اليمنية، ومنع مليشيا الحوثي من زراعة الألغام الجرية التي تهدد حياة الصيادين، وكذلك تهدد خط الملاحة الدولية جراء سحب الرياح والأمواج تلك الألغام لعقق البحر الأحمر.

كما أعلن العميد الركن عبد السلام الشحني قائد قوات التحالف العربي في الساحل الغربي لليمن عن انطلاق عمليات عسكرية واسعة وكبيرة باتجاه مدينة الحديدة وتواصل التقدم شمالاً. وأشار العميد الشحني في تصريحات لقناة سكاي نيوز

عربية إلى أن «هذه العمليات تأتي بالتزامن مع استمرار زخم العمليات غرب محافظة تعز وتطويرها في أكثر من اتجاه حتى تحقق أهدافها النهائية إلى جانب الاستعداد لتنفيذ عمليات نوعية ومفاجئة لا تتوقعها مليشيات الحوثي الإرهابية».

المالكي: نتائج الانتخابات لم تكن وفق تصوراتنا

الصدر والحشد يتقدمان على العبادي



نوري المالكي يذلي بصوته في مركز الاقتراع خلال الانتخابات في بغداد



تحالف سائرون الذي يجمع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والحزب الشيوعي يتصدر نتائج الانتخابات الاولى

برزاني، منذ استفتاء الاستقلال الكارثي، الذي روج له. لكن النتائج الأولية تظهر انتصار أهويا للحرس القديم، وهو ما ترفضه المعارضة بشكل مباشر. ومن المتوقع أن تنتزع الأحزاب الجديدة طاعه من الحزب الوطني الكردستاني في السليمانية ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يحكم إقليم كردستان شبه المستقل. وبعد النتائج الأولية الصادمة أصبح الوضع في السليمانية متوتراً على نحو خاص.

وسافر السياسي المخضرم هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقية السابق، إلى هناك من أربيل للوساطة. وقال زيباري، إن الجماعات المسلحة تنتشر حالياً بأعداد كبيرة داخل مقرات حركة التغيير والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة. وكان الحزبان المعارضان ياملان في تحقيق انتصارات في الانتخابات. ويشير قرأولي إلى أن حركة التغيير المعروفة باسم «كوران» حصلت على 3 مقاعد في البرلمان، في حين حصل التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة على مقعدين بينما حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على 8 مقاعد.

وقال زيباري، وهو أحد زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني، إنه «إذا كانت النتائج صحيحة فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان سيحصل على 4 مقاعد». وأضاف أنه تحدث مع كل الأطراف، ومن خلال ما قالوه، فإنه إذا بدت نتائج الانتخابات غير مرضية فسيجأون إلى التفاح المسلح في شوارع السليمانية.

المفوضية العليا للانتخابات في العراق النتائج النهائية للانتخابات التشريعية.

لكن أحزاب المعارضة الكردية المدعومة بـمسلحيها تطالب بإعادة الانتخابات وسط اتهامات بال تزوير.

وفي تلك الأجواء يخشى كثيرون أن تتحول المناطق التي تغطيها الغلبة كردية في شمال العراق، إلى ساحة حرب بين الأحزاب. وتعد الاشتباكات في السليمانية معقل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني للتحالف مع إيران دالة مباشرة على الصراعات الدامية التي يخشى منها بعد أول انتخابات تشهدها البلاد في أعقاب هزيمة تنظيم داعش.

وبعد إجراء الانتخابات أمس السبت، تشير النتائج الأولية إلى تقدم رئيس الوزراء حيدر العبادي بفارق ضئيل في السباق المحترم. ويحاول رئيس الوزراء الشيعي، حليف كل من الولايات المتحدة وإيران، هزيمة الجماعات السنية في الانتخابات.

وعلى بعد نحو 322 كيلومتراً شمالي العاصمة العراقية شهدت المناطق الكردية نشاطاً مختلفاً إلى حد ما.

وكانت الأحزاب الكردية الجديدة تأمل في استغلال الاستياء العام من الصفوة السياسية المهتمة بضيقاء 27 عاماً من الحكم الذاتي الذي كلفوا طويلاً من أجله، بمحاولتها الفاشلة للاستقلال العام الماضي.

وتوفي العام الماضي جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي سبق وأن شغل منصب رئيس العراق كما اعتزى الضعف زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود

الحكيم يدعو إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية توتر في كردستان بعد اشتباكات واتهامات بتزوير الانتخابات

حكومة أغلبية وطنية، دون أي خضوع للمآثرات الخارجية.

وقال الحكيم خلال استقباله بمبعوث الرئيس الأمريكي للتحالف الدولي، بيرت ماغورك، إن «تبار الحكمة الوطني سيمارس دوره الإيجابي الفاعل في سرعة تشكيل الحكومة وفق الأطر الدستورية، وما تعلقه مصلحة العراق وتطلعات الشعب».

وأضاف، أن «إجراء الانتخابات في موعدها المحدد تعبير عن إصرار العراقيين على ترسيخ نظامهم الديمقراطي، ورغبتهم ببناء وطنهم ومستقبلهم».

يشار إلى أن العراقيين في الخارج والداخل أدلوا بأصواتهم لانتخاب برلمان جديد يتألف من 329 نائباً للمرة الرابعة منذ الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين، عقب الغزو الأمريكي للعراق في 2003.

من جهة أخرى لم تكد مراكز الاقتراع تغلق أبوابها في مدينة السليمانية الكردية، حتى انفجر الغضب بسبب اكتساح غير متوقع للحزب المهيم على المدينة، وسرعان ما اندلعت اشتباكات بالأسلحة بين الفصائل المتنافسة.

وهادت حدة الاشتباكات التي وقعت خلال الليل بحلول صباح الأحد، في الوقت الذي أحصت فيه

مكتب زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، اليوم الإثنين، أن «الائتلاف قد تقدم بشكوى إلى المفوضية العليا للانتخابات بشأن نتائج الانتخابات»، مبيّناً أنها «لم تكن وفق تصوراتنا»، وقال المتحدث هشام الركابي، وفق الغديرس.

إن «نتائج الانتخابات لم تكن وفق تصوراتنا لأن شعبية دولة القانون وجسورها الجماهيري أكبر من هذا المستوى»، عازياً ذلك إلى «حدوث خرق في العملية الانتخابية وعمليات تهديد وعيد للمتابع العراقي، والضغط على خياراته، إضافة إلى العزوف عن الانتخابات في شرائح المجتمع العراقي».

وأضاف «لقدما شكوى إلى المفوضية العليا وإشعار الأمم المتحدة بالخرق التي حصلت»، مشيراً إلى أن «مبدأ الشرف الذي وقعت عليه جميع القوى السياسية هناك بعض الجهات قد خرقته».

وكان مصدر في المفوضية العليا للانتخابات كشف، أمس الإثنين، عن أسفاء المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات في الانتخابات، مبيّناً أن «زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي جاء بالمركز الأول».

من ناحية أخرى دعا رئيس تيار الحكمة الوطني، الزعيم الشيعي عمار الحكيم، إلى تشكيل

الأدنى منذ بدء الانتخابات متعددة الأحزاب في العام 2005..

وكانت نسبة الإجماع عن الانتخابات كبيرة جداً، بغض النظر عن الطائفة، على عكس الانتخابات السابقة التي صوت فيها الشيعة بكثافة لتثبيت سلطتهم، في حين امتنع السنة عن المشاركة بسبب إحساسهم بالتهديد، إضافة إلى تهديدهم من قبل تنظيمات إرهابية.

وأوضح المحلل السياسي أمير الساعدي، أن «العزوف بنسبة كبيرة عن المشاركة بالانتخابات مرده أن الغالبية لم تقنع ولم ترض بأداء الطبقة السياسية خلال الأعوام الـ15 الماضية، المقاطعة مقصودة، هناك أعداد للقة» في النواب للتتهبة ولايتهم.

وأشار الساعدي- إلى أنه «غالباً ما كانت برامج الأحزاب السياسية خلال دورات ماضية ودية للمواطن، لكن عندما يأتي وقت التطبيق، نرى عملية تخلي وانسحاب من الوعود التي أطلقوها».

وطالب ائتلاف الوطنية بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إباد علاوي بإعادة الانتخابات التي جرت السبت، وتشكيل حكومة تصريف أعمال لحين توافر الظروف الملائمة لإعادة إجراء الانتخابات العراقية.

وقال الائتلاف- في بيان نشر عبر موقع إباد علاوي، إنه نظراً «لعزوف الشعب العراقي عن المشاركة في الانتخابات بشكل واسع، وانتشار أعمال العنف والتزوير والتضليل وخراب الأصوات واستغلال ظروف النزاحين والمهجّرين، إضافة إلى كون الحكومة الحالية ضعيفة ولا تحظى بالثقة المطلوبة، فإنه يجب إعادة إجراء الانتخابات».

من جهة أخرى أكد المتحدث الإعلامي باسم

بغداد - «وكالات» : حطقت قاشقا «الفتح» و «سائرون» مفاجأة بتصدرهما نتائج غالبية المحافظات العراقية، أمام قائمة «النصر» التي يقودها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، بحسب نتائج جزيئية رسمية للانتخابات حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها ليل الأحد الإثنين.

وحل تحالف «سائرون» الذي يجمع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والحزب الشيوعي على أساس مكافحة الفساد، في المرتبة الأولى في ست محافظات من أصل 18، وثانياً في أربع أخرى.

أما تحالف «الفتح» الذي يضم فصائل الحشد الشعبي التي لعبت دوراً حاسماً في دفع القوات الأمنية لدحر تنظيم داعش، فحل أولاً في أربع محافظات، وثانياً في ثمان أخرى.

بالنسبة إلى العبادي، المدموم من التحالف الدولي، فحل خلف «الفتح» و«سائرون» في جميع المحافظات ما عدا نينوى، وكبرى مدنها الموصل التي أعلن العبادي «تحريرها» في يوليو الماضي.

وفي وقت سابق، لفت العديد من المسؤولين السياسيين إلى أن العبادي سيحتل المرتبة الأولى بنحو 60 مقعداً في البرلمان.

ومع ذلك، يمكن لتلك الأرقام أن تتغير، إذ أن تعداد الأصوات لا يشمل أصوات نحو 700 ألف عنصر من القوات الأمنية العراقية، إضافة إلى أصوات نحو مليون مغترب عراقي.

ولكن في كل الأحوال، وجه الناخبون العراقيون صقعة قوية إلى الطبقة السياسية المهيمنة على السلطة منذ 15 عاماً، من خلال عزوف غير مسبوق عن المشاركة بالانتخابات التشريعية.

وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات، أن نسبة المشاركة في الاقتراع بلغت 44.52 في المئة، وهي